# معيار المحاسبة الدولي 7
## *قائمة التدفقات النقدية*[1]

## الهدف

تعد المعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة مفيدة في تزويد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقدير قدرة المنشأة على أن تولد نقد ومُعادِلات نقد، واحتياجات المنشأة لأن تستغل تلك التدفقات النقدية. وتتطلب القرارات الاقتصادية التي تُتخذ من قبل المستخدمين تقويماً لقدرة المنشأة على أن تولد نقد ومُعادِلات نقد وتوقيت ودرجة التأكد من ذلك.

وهدف هذا المعيار هو المطالبة بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد ومُعادِلات النقد للمنشأة باستخدام قائمة التدفقات النقدية، التي تصنف التدفقات النقدية خلال الفترة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

## النطاق

**1** **يجب على المنشأة أن تُعد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار، ويجب أن تعرضها كجزء لا يتجزأ من قوائمها المالية لكل فترة تعرض عنها القوائم المالية.**

2 حلَّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 7 "قائمة التغيرات في المركز المالي" ، المُصدق عليه في يوليو 1977.

3 يهتم مستخدمو القوائم المالية لأي منشأة بكيفية توليد المنشأة للنقد، ومُعادِلات النقد، وكيفية استخدامها. وذلك هو الحال بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشأة وعما إذا كان النقد يمكن اعتباره منتجاً للمنشأة، كما هو الحال مع المؤسسة المالية. تحتاج المنشآت للنقد – بشكل أساس - للأسباب نفسها، بالرغم من إمكانية اختلاف أنشطتها الرئيسة المنتجة للإيراد. فهي تحتاج للنقد لتنفذ عملياتها، وتدفع التزاماتها وتوفر العوائد للمستثمرين فيها. ومن ثم، يتطلب هذا المعيار من جميع المنشآت أن تعرض قائمة التدفقات النقدية.

## منافع معلومات التدفق النقدي

4 توفر قائمة التدفقات النقدية، عند استخدامها مع باقي القوائم المالية، معلومات تمكن المستخدمين من تقويم التغيرات في صافي أصول المنشأة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولتها وملاءتها) وقدرتها على التأثير على مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية، من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة والفرص. تعد معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقدير قدرة المنشأة على توليد نقد ومُعادِلات نقد، وتمكن المستخدمين من تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت المختلفة. كما أنها تعزز من قابلية مقارنة التقرير عن الأداء التشغيلي لمنشآت مختلفة، نظراً لأنها تزيل آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات والأحداث.

5 غالباً ما تُستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية كمؤشر على مبلغ وتوقيت ودرجة تأكد التدفقات النقدية المستقبلية. وهي أيضا مفيدة في فحص دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية، وفي اختبار العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثير الأسعار المتغيرة.

## التعريفات

**6** **تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعاني المحددة:**

***النقد*** **يشمل النقد في الخزينة والودائع تحت الطلب.**

***مُعادِلات النقد*** **هي استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة تكون قابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ معلومة من النقد، وتكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة.**

[1] في سبتمبر 2007، عدّل مجلس معايير المحاسبة الدولية عنوان معيار المحاسبة الدولي 7 من *"قوائم التدفق النقدي"* إلى *"قائمة التدفقات النقدية"* كنتيجة لتنقيح معيار المحاسبة الدولي 1 *"عرض القوائم المالية"* في 2007.

### النقد ومُعادِلات النقد

7 يُحتفظ بمُعادِلات النقد لغرض الوفاء بالارتباطات النقدية قصيرة الأجل، وليس لمجرد الاستثمار، أو لأغراض أخرى. لكي يعد الاستثمار معادلاً للنقد، فإنه يجب أن يكون قابلاً للتحويل بسهولة إلى مبلغ معلوم من النقد، وأن يكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في القيمة. وبناءً عليه، يعد الاستثمار – عادةً - معادلاً للنقد فقط عندما يكون له أجل استحقاق قصير الأجل، مثلاً، ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء. تستبعد استثمارات حقوق الملكية من مُعادِلات النقد، ما لم تكن - في جوهرها – مُعادِلة للنقد، على سبيل المثال كما في حالة الأسهم الممتازة المُقتناة خلال فترة قصيرة قبل استحقاقها، والتي يكون لها تاريخ استرداد محدد.

8 يعد الاقتراض من البنوك – بشكل عام - أنشطة تمويلية. وبالرغم من ذلك، في بعض الدول، يشكل السحب على المكشوف من البنوك، الذي يكون واجب السداد عند الطلب، جزءً لا يتجزأ من إدارة النقد في المنشأة. في تلك الظروف، يُضمن السحب على المكشوف من البنوك على أنه مكون للنقد ومُعادِلات النقد. ومن خصائص مثل هذه الترتيبات المصرفية أنَّ رصيد النقدية في البنك يتقلب – غالبا - من موجب إلى سحب على المكشوف.

9 يُستبعد من التدفقات النقدية التحركات بين البنود التي تشكل نقداً أو مُعادِلات نقد نظراً لأن تلك المكونات تعد جزءاً من إدارة النقد في المنشأة وليست مجرد جزءٍ من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتشمل إدارة النقد استثمار النقد الفائض في مُعادِلات النقد.

## عرض قائمة التدفقات النقدية

**10 يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية تقريراً عن التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة بحسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.**

11 تُعرض المنشأة تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالطريقة الأنسب لأعمالها. ويوفر التصنيف بحسب النشاط معلومات تسمح للمستخدمين بتقدير تأثير تلك الأنشطة على المركز المالي للمنشأة، وعلى مبلغ ما تمتلكه من نقد ومُعادِلات النقد. وقد تستخدم هذه المعلومات – أيضاً - في تقويم العلاقات بين تلك الأنشطة.

12 قد تشمل المعاملة الواحدة تدفقات نقدية تُصنف بشكل مختلف. على سبيل المثال: عندما تشمل التسديدات النقدية لقرض كلا من الفائدة والقرض، فيمكن أن يُصنف عنصر الفائدة على أنه نشاط تشغيلي، ويُصنف عنصر القرض على أنه نشاط تمويلي.

### الأنشطة التشغيلية

13 يُعد مبلغ التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية مؤشراً رئيساً على مدى ما ولدته عمليات المنشأة من تدفقات نقدية كافية لتسديد القروض، والمحافظة على القدرة التشغيلية للمنشأة، وتسديد توزيعات الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل. تعد المعلومات عن المكونات المحددة للتدفقات النقدية التشغيلية التاريخية، مع المعلومات الأخرى، مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

14- تُستمد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – بشكل رئيس - من أنشطة المنشأة الرئيسة المنتجة للإيراد. وبناءً عليه، فهي تنتج - بشكل عام - من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. من أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

( أ ) المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.

(ب) المقبوضات النقدية من رسوم الامتياز والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات.

(د) المدفوعات النقدية للموظفين، وبالنيابة عنهم.

(هـ) المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية من قبل منشأة التأمين، مقابل الأقساط والمطالبات والدفعات السنوية ومنافع التأمين الأخرى.

(و) المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها – بشكل محدد - بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

(ز) المقبوضات والمدفوعات النقدية من عقود مُحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة.

قد ينشأ عن بعض المعاملات، مثل بيع إحدى الآلات، مكسب، أو خسارة تُضمن في الربح أو الخسارة المثبتة. وتعد التدفقات النقدية المتعلقة بمثل تلك المعاملات تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية. بالرغم من ذلك، تعد المدفوعات النقدية لتصنيع، أو اقتناء أصول يُحتفظ بها للتأجير للغير، ولاحقاً يُحتفظ بها للبيع كما هو موضح بالفقرة 68أ من معيار المحاسبة الدولي 16"العقارات، والآلات والمعدات" ، تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وتعد المقبوضات النقدية من الإيجارات ومن المبيعات اللاحقة لمثل هذه الأصول – أيضاً – تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

15 قد تحتفظ المنشأة بأوراق مالية وقروض لأغراض التعامل، أو المتاجرة، حيث تشبه في هذه الحالة المخزون المُقتنى – تحديداً - لإعادة البيع. وبناءً عليه، تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن الشراء والبيع لأوراق مالية يحتفظ بها للتعامل، أو المتاجرة على أنها أنشطة تشغيلية. وبالمثل، تُصنف - عادةً - السلف والقروض النقدية التي تقدمها المؤسسات المالية على أنها أنشطة تشغيلية، نظراً لأنها تتعلق بنشاط المنشأة الرئيس المنتج للإيراد.

## الأنشطة الاستثمارية

16 يعد الإفصاح – بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية مهما نظراً لأن التدفقات النقدية تعبر عن مدى ما تم من نفقات على موارد بقصد توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. والنفقات المؤهلة للتصنيف على أنها أنشطة استثمارية هي - فقط - تلك التي ينتج عنها أصل يُثبت في قائمة المركز المالي. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

(أ) المدفوعات النقدية لاقتناء العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى. وتشمل هذه المدفوعات تلك المتعلقة بتكاليف التطوير المُرسملة، والعقارات والآلات والمعدات المشيدة ذاتياً.

(ب) المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات، والأصول غير الملموسة، والأصول طويلة الأجل الأخرى.

(ج) المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين للمنشآت الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المدفوعات لتلك الأدوات التي تعد معادلة للنقد، أو تلك المحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة).

(د) المقبوضات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية، أو أدوات دين للمنشآت الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات من تلك الأدوات التي تعد معادلة للنقد، أو المحتفظ بها لأغراض التعامل، أو المتاجرة).

(هـ) السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف السلف والقروض المقدمة من قبل منشأة مالية).

(و) المقبوضات النقدية من تسديد السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى (بخلاف سلف وقروض المنشأة المالية).

(ز) المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، باستثناء عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل، أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.

(ح) المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات وعقود المبادلة، باستثناء عندما يُحتفظ بالعقود لأغراض التعامل، أو المتاجرة، أو عندما تُصنف المقبوضات على أنها أنشطة تمويلية.

عندما تتم المحاسبة عن عقد على أنه تحوّط لمركز قابل للتحديد، فإن التدفقات النقدية للعقد تُصنف بنفس طريقة تصنيف التدفقات النقدية للمركز المتحّوط له.

## الأنشطة التمويلية

17 يعد الإفصاح – بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية مهماً، نظراً لأنه مفيد في التنبؤ بالمطالبات على التدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي رأس المال للمنشأة. ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

(أ) المتحصلات النقدية من إصدار أسهم، أو أدوات حقوق ملكية أخرى.

(ب) المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء، أو استرداد أسهم المنشأة.

(ج) المتحصلات النقدية من إصدار وثائق مديونية غير مغطاة برهن، وقروض، وكمبيالات، وسندات، ورهونات عقارية، وغيرها من أنواع الاقتراض قصير أو طويل الأجل.

(د) التسديدات النقدية للمبالغ المقترضة.

(هـ) المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقود التأجير.

## التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

**18 يجب على المنشأة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي مما يلي:**

**(أ) الطريقة المباشرة، حيث يُفصح عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.**

**(ب) الطريقة غير المباشرة، حيث يُعدل الربح، أو الخسارة بآثار المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة، أو مستحقة عن مقبوضات، أو مدفوعات نقدية تشغيلية سابقة، أو مستقبلية، وبنود الدخل أو المصروف المرتبطة بالتدفقات النقدية الاستثمارية، أو التمويلية.**

19 تُشجع المنشآت على التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، باستخدام الطريقة المباشرة. توفر الطريقة المباشرة معلومات قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والتي لا تكون متاحة بموجب الطريقة غير المباشرة. بموجب الطريقة المباشرة، يمكن الحصول على المعلومات عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية، وإجمالي المدفوعات النقدية إما:

(أ) من السجلات المحاسبية للمنشأة، أو

(ب) بتعديل المبيعات وتكلفة المبيعات (الفائدة والدخل المشابه لها، ومصروف الفائدة والأعباء المشابهة في منشأة مالية)، والبنود الأخرى في قائمة الدخل الشامل بما يلي:

(1) التغيرات - خلال الفترة - في المخزون، وفي المبالغ التشغيلية المستحقة، والمبالغ التشغيلية واجبة السداد.

(2) البنود غير النقدية الأخرى.

(3) البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية، أو تمويلية.

20 بموجب الطريقة غير المباشرة، يُحدد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال تعديل الربح، أو الخسارة بآثار ما يلي:

(أ) التغيرات - خلال الفترة - في المخزون، وفي المبالغ التشغيلية المستحقة، والمبالغ التشغيلية واجبة السداد.

(ب) البنود غير النقدية، مثل الاستهلاك، والمخصصات، والضرائب المؤجلة، ومكاسب وخسائر العملة الأجنبية غير المحققة، وأرباح المنشآت الزميلة غير الموزعة.

(ج) جميع البنود الأخرى التي تكون آثارها النقدية عبارة عن تدفقات نقدية استثمارية، أو تمويلية.

وبدلاً من ذلك، يمكن عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - بموجب الطريقة غير المباشرة - من خلال إظهار الإيرادات والمصروفات المُفصح عنها في قائمة الدخل الشامل، والتغيرات - خلال الفترة - في المخزون، وفي المبالغ التشغيلية تحت التحصيل، وواجبة السداد.

## التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

**21 يجب على المنشأة التقرير - بشكل منفصل – عن الفئات الرئيسة لإجمالي المقبوضات النقدية، وإجمالي المدفوعات النقدية الناشئة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، باستثناء ذلك القدر من التدفقات النقدية الموضحة في الفقرات 22 و24 التي يتم التقرير عنها على أساس صافٍ.**

## التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صافٍ

**22 يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية، أو الاستثمارية، أو التمويلية التالية، على أساس صافٍ:**

**(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء، عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة العميل وليس مجرد أنشطة المنشأة.**

**(ب) المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة، ومبالغها كبيرة وآجال استحقاقها قصيرة.**

23 من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة 22 (أ) ما يلي:

(أ) قبول البنك للودائع تحت الطلب وتسديدها.

(ب) الأموال المحتفظ بها للعملاء من قبل منشأة استثمارية.

(ج) الإيجارات المحصلة، نيابة عن ملاك العقارات، والمدفوعة لهم.

23أ من أمثلة المقبوضات والمدفوعات النقدية المشار إليها في الفقرة 22 (ب) السلف المقدمة، والتسديدات لما يلي:

(أ) المبالغ الأصلية المتعلقة بعملاء بطاقات الائتمان.

(ب) شراء وبيع الاستثمارات.

(ج) عمليات الاقتراض قصيرة الأجل الأخرى، على سبيل المثال، تلك التي لها فترة استحقاق ثلاثة أشهر، أو أقل.

**24 يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن كلٍ من الأنشطة التالية لمنشأة مالية، على أساس صافٍ:**

**(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية المتعلقة بقبول، وتسديد الودائع، التي لها تاريخ استحقاق محدد.**

**(ب) إيداع الودائع في منشآت مالية أخرى وسحبها منها.**

**(ج) السلف والقروض النقدية المقدمة للعملاء، وتسديد تلك السلف والقروض.**

## التدفقات النقدية بعملة أجنبية

**25 يجب أن تُسجل التدفقات النقدية الناشئة عن معاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية للمنشأة من خلال تطبيق سعر التبادل بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي على مبلغ العملة الاجنبية.**

**26 يجب أن تُترجم التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية، بأسعار التبادل بين العملة الوظيفية والعملة الأجنبية في تواريخ التدفقات النقدية.**

27 يتم التقرير عن التدفقات النقدية المُقومة بعملة أجنبية، بطريقة تتسق مع معيار المحاسبة الدولي 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". والذي يسمح باستخدام سعر الصرف الذي يُقارب السعر الفعلي. على سبيل المثال، يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف للفترة في تسجيل المعاملات بعملة أجنبية، أو في ترجمة التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية. بالرغم من ذلك، لا يسمح معيار المحاسبة الدولي 21 باستخدام سعر الصرف في نهاية فترة التقرير عند ترجمة التدفقات النقدية لمنشأة تابعة أجنبية.

28 لا تعد المكاسب والخسائر غير المحققة، الناشئة عن التغيرات في أسعار صراف العملة الأجنبية تدفقات نقدية. وبالرغم من ذلك، فإنه يتم التقرير، في قائمة التدفقات النقدية، عن أثر التغيرات في سعر الصرف على النقد ومُعادِلات النقد المحتفظ بها، أو المستحقة بعملة أجنبية من أجل مطابقة النقد ومُعادِلات النقد في بداية ونهاية الفترة. ويُعرض هذا المبلغ - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويشمل الفروق - إن وجدت – في حالة ما إذا تم التقرير عن هذه التدفقات النقدية بأسعار صرف نهاية الفترة.

**29-** [حذفت]

30- [حذفت]

## الفائدة وتوزيعات الأرباح

31 **يجب أن يُفصح - بشكل منفصل - عن كلٍ من التدفقات النقدية من الفائدة، وتوزيعات الأرباح المستلمة والمدفوعة. ويجب أن تُصنف كل منها - بطريقة ثابتة من فترة إلى أخرى - على أنها إما أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية.**

32 يُفصح عن مجموع مبلغ الفائدة المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية، سواء أُثبتت على أنها مصروف ضمن الربح، أو الخسارة، أو تمت رسملتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض".

33 تُصنف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة – عادةً - على أنها تدفقات نقدية تشغيلية في المنشأة المالية. بالرغم من ذلك، لا يوجد إجماع على تصنيف هذه التدفقات النقدية في المنشآت الأخرى. فيمكن أن تُصنف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة، على أنها تدفقات نقدية تشغيلية، نظراً لأنها تدخل في تحديد الربح أو الخسارة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنف الفائدة المدفوعة، والفائدة وتوزيعات الأرباح المستلمة، على أنها تدفقات نقدية تمويلية وتدفقات نقدية استثمارية على التوالي، نظراً لأنها تعد تكاليف للحصول على موارد مالية، أو عوائد على استثمارات.

34 يمكن أن تُصنف توزيعات الأرباح المدفوعة على أنها تدفق نقدي تمويلي، نظراً لأنها تعد تكاليف للحصول على موارد مالية. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تُصنف توزيعات الأرباح المدفوعة، على أنها مكون للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، من أجل مساعدة المستخدمين في تحديد قدرة المنشأة على أن تدفع توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية.

## الضرائب على الدخل

**35 يجب أن يُفصح - بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب على الدخل ويجب أن تُصنف على أنها تدفقات من الأنشطة التشغيلية، ما لم يكن من الممكن ربطها - بشكل محدد - بالأنشطة الاستثمارية، والتمويلية.**

36 تنشأ الضرائب على الدخل عن معاملات تستدعي تدفقات نقدية تُصنف - في قائمة التدفقات النقدية - على أنها أنشطة تشغيلية، أو استثمارية، أو تمويلية. وبينما قد يكون من الممكن ربط مصروف الضريبة بسهولة بالأنشطة الاستثمارية، أو التمويلية، إلا أنه – غالباً - يكون من غير العملي ربط التدفقات النقدية الضريبية المتعلقة بها، والتي قد تنشأ في فترة مختلفة عن فترة التدفقات النقدية للمعاملة التي نشأت عنها الضريبة. وبناءً عليه – عادة - تُصنف الضرائب المدفوعة على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية. وبالرغم من ذلك، عندما يكون من الممكن - عملياً - ربط التدفق النقدي الضريبي بمعاملة بعينها ينشأ عنها تدفقات نقدية تُصنف على أنها أنشطة استثمارية، أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يُصنف على أنه نشاط استثماري، أو تمويلي، بحسب ما هو مناسب. عندما تُخصص التدفقات النقدية الضريبية على أكثر من فئة واحدة، فإنه يُفصح عن مجموع مبلغ الضرائب المدفوعة.

## الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة

37 عند المحاسبة عن استثمار في منشأة زميلة، أو مشروع مشترك أو منشأة تابعة تمت المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة، فإن المنشأة المستثمرة تقصر تقريرها - في قائمة التدفقات النقدية - على التدفقات النقدية بينها وبين المنشأة المستثمر فيها، على سبيل المثال، على توزيعات الأرباح والسلف.

38 المنشأة التي تقوم بالتقرير عن حصتها في منشأة زميلة أو مشروع مشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، تدرج - في قائمة تدفقاتها النقدية - التدفقات النقدية المتعلقة باستثماراتها في المنشاة الزميلة أو المشروع المشترك، والتوزيعات، والمدفوعات أو المقبوضات الأخرى بينها وبين المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك.

## التغيرات في حصص الملكية في المنشآت التابعة ومنشآت الأعمال الأخرى

**39 يجب أن تُعرض التدفقات النقدية المجمعة، الناشئة عن اكتساب أو فقد السيطرة على المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى – بشكل منفصل - ويجب أن تُصنف على أنها أنشطة استثمارية.**

**40 فيما يتعلق بكل من اكتساب وفقد، السيطرة على المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى خلال الفترة، فإنه يجب على المنشأة أن تفصح - بصورة مجمعة - عن كلٍ مما يلى:**

**(أ) مجموع العوض المدفوع، أو المستلم.**

**(ب) الجزء من العوض، الذى يتكون من نقد، ومُعادِلات النقد.**

**(ج) مبلغ النقد، ومُعادِلات النقد في المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى التي اكتسبت، أو فقدت، السيطرة عليها.**

**(د) مبلغ الأصول والالتزامات بخلاف النقد، أو مُعادِلات النقد في المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى التي اكتسبت، أو فقدت، السيطرة عليها، مُلخصة بحسب كل صنف رئيس.**

40أ لا يلزم المنشأة الاستثمارية، كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة"، أن تُطبق الفقرات 40(ج) أو 40(د) على استثمار في منشأة تابعة يُتطلب أن يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

41 إن عرض آثار التدفق النقدي الناتجة عن اكتساب أو فقد السيطرة على المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى - بشكل منفصل - في بنود مستقلة، مع الإفصاح – بشكل منفصل - عن مبالغ الأصول والالتزامات المقتناة أو المستبعدة، يساعد على تمييز تلك التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية الأخرى. لا تُطرح آثار التدفق النقدي الناتجة عن فقد السيطرة من تلك الناتجة عن اكتساب السيطرة.

42 يتم التقرير عن المبلغ المجمع للنقد المدفوع، أو المستلم كعوض مقابل اكتساب، أو فقد السيطرة على المنشآت التابعة، أو منشآت الأعمال الأخرى - في قائمة التدفقات النقدية - بالصافي بعد طرح النقد ومُعادِلات النقد المقتناة أو المستبعدة كجزء من مثل هذه المعاملات، أو الأحداث أو التغيرات في الظروف.

42أ يجب أن تُصنف التدفقات النقدية الناشئة عن التغيرات في حصص الملكية في منشأة تابعة، لا ينتج عنها فقد السيطرة، على أنها تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية، ما لم تكن المنشأة التابعة محتفظ بها من قبل منشأة استثمارية، كما عُرفت في المعيار الدولي للتقرير المالي 10، ويُتطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

42ب تتم المحاسبة عن التغيرات، في حصص الملكية في منشأة تابعة، والتي لا ينتج عنها فقد السيطرة، على أنها معاملات حقوق ملكية (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 10)، مثل قيام المنشأة الأم بالشراء أو البيع اللاحق لأدوات حقوق ملكية منشاة تابعة، ما لم تكن المنشأة التابعة محتفظ بها من قبل منشأة استثمارية، ويُتطلب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبناءً على ذلك، تُصنف التدفقات النقدية الناتجة بنفس طريقة تصنيف المعاملات الأخرى مع الملاك والموضحة بالفقرة 17.

## المعاملات غير النقدية

**43 يجب أن تُستبعد المعاملات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقد، أو مُعادِلات النقد من قائمة التدفقات النقدية. ويجب أن يُفصح عن مثل تلك المعاملات في أي مكان آخر في القوائم المالية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات الملائمة عن تلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.**

44 لا يوجد للعديد من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية تأثير مباشر على التدفقات النقدية الحالية، رغم أنها تؤثر على هيكل رأس مال وأصول المنشأة. يتفق استبعاد المعاملات غير النقدية - من قائمة التدفقات النقدية - مع هدف قائمة التدفقات النقدية، حيث أن هذه البنود لا تنطوي على تدفقات نقدية في الفترة الحالية. ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي:

(أ) اقتناء أصول، إما من خلال تحمل التزامات متعلقة – بشكل مباشر - بتلك الأصول، أو من خلال إيجار تمويلي.

(ب) الاستحواذ على منشأة عن طريق إصدار حقوق ملكية.

(ج) تحويل دين إلى حق ملكية.

## مكونات النقد ومُعادِلات النقد

**45 يجب على المنشأة أن تفصح عن مكونات النقد ومُعادِلات النقد، ويجب أن تعرض مطابقة بين المبالغ في قائمة تدفقاتها النقدية مع البنود المُعادلة لها التي تم التقرير عنها في قائمة المركز المالي.**

46 في ضوء تنوع ممارسات إدارة النقد والترتيبات المصرفية حول العالم، ومن أجل الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي 1 "عرض القوائم المالية"، تُفصح المنشأة عن السياسة التي تطبقها لتحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد.

47 يتم التقرير عن تأثير أي تغيير في سياسة تحديد مكونات النقد ومُعادِلات النقد، على سبيل المثال، تغيير في تصنيف أدوات مالية عُدت سابقاً جزءاً من محفظة استثمارات المنشأة، وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

## الإفصاحات الأخرى

**48 يجب على المنشأة أن تفصح - مع تعليق من قبل الإدارة - عن مبلغ الأرصدة الهامة من النقد ومُعادِلات النقد المحتفظ بها من قبل المنشأة، والتي لا تكون متاحة للاستخدام من قبل المجموعة.**

49 هناك ظروف متنوعة تكون فيها أرصدة النقد ومُعادِلات النقد، المحتفظ بها من قبل المنشأة، غير متاحة للاستخدام من قبل المجموعة. ومن امثلتها أرصدة النقد ومُعادِلات النقد المحتفظ بها من قبل منشأة تابعة تعمل في دولة تُطبق فيها إجراءات رقابة على تبادل العملة، أو قيود قانونية أخرى عندما لا تكون الأرصدة متاحة للاستخدام العام من قبل المنشأة الأم، أو المنشآت التابعة الأخرى.

50 قد تكون المعلومات الإضافية ملائمة للمستخدمين لفهم المركز المالي وسيولة المنشأة. ويُشجع على الإفصاح عن هذه المعلومات - مع تعليق من قبل الإدارة - ويمكن أن يشمل ذلك:

(أ) مبلغ تسهيلات الاقتراض غير المسحوبة التي قد تكون متاحة للأنشطة التشغيلية المستقبلية، ولتسوية الارتباطات الرأسمالية، بما في ذلك أي قيود على استخدام تلك التسهيلات.

(ب) [حذفت].

(ج) المبلغ المجمع للتدفقات النقدية التي تعبر عن الزيادات في الطاقة التشغيلية – بشكل منفصل - عن تلك التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة التشغيلية.

(د) مبلغ التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية، والاستثمارية والتمويلية لكل قطاع يتم التقرير عنه (أنظر المعيار الدولي للتقرير المالي 8"القطاعات التشغيلية").

51 يعد الإفصاح – بشكل منفصل - عن التدفقات النقدية التي تعبر عن الزيادات في الطاقة التشغيلية، وعن التدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على الطاقة التشغيلية، مفيداً في تمكين المستخدمين من تحديد ما إذا كانت المنشأة تستثمر – على نحو كافٍ – في المحافظة على طاقتها التشغيلية. إن المنشأة التي لا تستثمر – على نحو كافٍ – في المحافظة على طاقتها التشغيلية قد تضر بالربحية المستقبلية من أجل السيولة الحالية والتوزيعات على المُلاك.

52 يمكّن الإفصاح عن التدفقات النقدية القطاعية المستخدمين من الحصول على فهم أفضل للعلاقة بين التدفقات النقدية لمنشأة الأعمال ككل والتدفقات النقدية للأجزاء المكونة لها، ومدى توفر وتقلب التدفقات النقدية القطاعية.

## تاريخ السريان

53 يعد هذا المعيار سارياً على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في 1 يناير 1994 أو بعده.

54 عدل معيار المحاسبة الدولي 7 (المُعدل في 2008) الفقرات 39-42 وأضاف الفقرات 42أ و42ب. يجب على المنشأة أن تطبق هذه التعديلات على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعده. إذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 27 (المعدل في 2008) على فترة أبكر، يجب أن تُطبق تلك التعديلات على تلك الفترة الأبكر. يجب أن تُطبق التعديلات بأثر رجعي.

55 عُدلت الفقرة 14 بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في مايو 2008. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت المنشأة التعديل على فترة أبكر يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق الفقرة 68أ من معيار المحاسبة الدولي 16.

56 عُدلت الفقرة 16 بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي" المصدر في أبريل 2009. يجب على المنشأة أن تطبق ذلك التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2010 أو بعده. يسمح بالتطبيق الأبكر. إذا طبقت المنشأة التعديل على فترة أبكر يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

57 عدّل المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 11"الترتيبات المشتركة"، المصدر في مايو 2011، الفقرات 37، و38، و42ب، وحذف الفقرة 50(ب). يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي 10 والمعيار الدولي للتقرير المالي 11.

58 عدّل "المنشآت الاستثمارية" (التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي 10، والمعيار الدولي للتقرير المالي 12، ومعيار المحاسبة الدولي 27) المصدر في أكتوبر 2012، الفقرات 42أ، و42ب، وأضاف الفقرة 40أ. يجب على المنشأة أن تطبق تلك التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2014 أو بعده. ويسمح بالتطبيق الأبكر لـ "المنشآت الاستثمارية". إذا طبقت المنشأة تلك التعديلات على فترة أبكر يجب أن تطبق – أيضاً – كل التعديلات المتضمنة في "المنشآت الاستثمارية" في نفس الوقت.

59 عدّل معيار المحاسبة الدولي للتقرير المالي 16 عقود الإيجار الصادر في يناير 2016م الفقرات 17 و44. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.